مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: اثر كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سوريا)
اسم الكاتب: د. أنس هشام المملوك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5716
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Effect Of The Efficiency Of Murabaha Financing On The Financial Performance Of Islamic Banks (Applied Study On Private Islamic Banks In Syria)

Dr Anas Hisham Al Mamlouk*

(Received 10 / 3 / 2022. Accepted 3 / 4 / 2022)

□ ABSTRACT □

This study aimed to demonstrate the efficiency of murabaha financing on the financial performance and risks of Islamic banks operating in Syria during the period (2009-2018) and to demonstrate the great and effective role of the murabahah formula in Islamic banking finance. The study sample included the Sham Bank, the Syria International Islamic Bank, and Al Baraka Bank - Syria, where data were collected from the reality of the annual financial reports and the financial data issued by the banks, the study sample.

In order to achieve the objectives and reach the results, the study relied on the analytical and descriptive approach and carried out simple and multiple linear regression analysis to test the hypotheses of the study and answer the study questions.

One of the most important findings of the study is the presence of a statistically significant effect of the efficiency of murabaha financing on the return on assets in Islamic banks operating in Syria, as it is a good indicator of the increase in demand for murabaha financing, which increases the volume of investments and assets of the bank and thus is reflected in the returns achieved in The future The study also found a statistically significant impact of murabaha financing on the return on property rights in Islamic banks operating in Syria.

his means that the bank has the ability to make good use of its assets, while the efficiency of murabahah financing does not have a significant impact on the financial performance in Islamic banks operating in Syria. This is due to the fact that efficient grant policies regarding murabaha financing directly affect the increase Bank profits, and on the bank's financing policies.

The most important thing recommended by the study is the need for bank management to pay more attention to efficient grant policies and procedures in relation to murabaha financing because of their impact on the bank's profitability and its ability to remain in the banking market.

key words: Murabaha financing efficiency, financial performance, risk, Islamic banks.

*Assistant Professor, Al Sham Private University, Syria. a.m.foas@aspu.edu.sy

أثر كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سوريا)

الدكتور أنس هشام المملوك*

(تاريخ الإيداع 10 / 3 / 2022. قُبِل للنشر في 3 / 4 / 2022)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى بيان كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي والمخاطر للمصارف الإسلاميّة العاملة في سورية خلال الفترة (2010-2018) و إظهار الدور الكبير والفعال لصيغة المرابحة في التمويل المصرفي الإسلامي ، وقد شملت عينة الدراسة :بنك الشام، والبنك سورية الإسلامي الدولي، وبنك البركة – سورية ،حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية والبيانات المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة .

كما سيتم استخدام البرنامج الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من صحتها من خلال استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية Panel Data Eviews.

ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لكفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلاميّة العاملة في سورية، حيث يعد مؤشراً جيداً على زيادة الطلب على التمويل بالمرابحة ، مما يزيد من حجم استثمارات وأصول المصرف وبالتالي ينعكس على العوائد المتحققة في المستقبل كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية للتمويل بالمرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلاميّة العاملة في سورية، وهذا يعني أن المصرف لديه القدرة على استغلال أصوله بشكل جيد، في حين أن كفاءة التمويل بالمرابحة له أثر معنوي على الاداء المالي في المصارف الإسلاميّة العاملة في سورية، وذلك يعود إلى أن سياسات المنح الكفوء بالنسبة للتمويل بالمرابحة تؤثر بشكل مباشر على زيادة ارباح المصرف ، و بالتالي على زيادة عوائد حملة الاسهم وحقوق المساهمين في المصرف الاسلامي .

ضرورة اهتمام إدارة المصارف الاسلامية بالاعتماد على الصيغ التمويلية الاخرى لما لها من أثر على ربحية المصرف وقدرته على البقاء في السوق المصرفي وتخفيض مخاطر التركز في منح التسهيلات.

الكلمات المفتاحية :كفاءة التمويل بالمرابحة ، الأداء المالي، المخاطرة، المصارف الإسلامية.

* مدرس – جامعة الشام الخاصة– سورية. a.m.foas@aspu.edu.sy

مقدمة:

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تسعى لتحقيق التنمية الشاملة والتي تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وأن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطبق أحدث أنظمة الرقابة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية، كما استطاعت أن تكون كياناً متميزاً لها حيث أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في البلاد التي أنشئت فيها .ويمكن النظر إلى الأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيقها هي تحقيق الارباح وزيادة العوائد والمحافظة على مستوى مناسب لكفاية راس المال وفق بازل، ويتزامن ذلك مع اعتماد المصارف الاسلامية على صيغة المرابحة المصرفية للأمر بالشراء في عمليات المنح الائتماني المبنية على سياسات واجراءات تتمتع بالكفاءة يستطيع المصرف ان يحقق اداء مالي مرتفع و يخفض من المخاطر المصرفية ويحافظ على نسبة كفاية راس مال جيدة.

مشكلة البحث:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، تم الادراك أن هنالك متغيرات عديدة يرتبط أثرها على الأداء المالي وقياس نسبة المخاطر، ومن هذه المنح الكفوء لصيغة المرابحة، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً محورياً في الأداء المالي للمصارف، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر المنح الكفوء للمرابحة على الأداء المالي والمخاطر للمصارف الإسلامية العاملة في سورية للفترة (2010-2018)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق الاسئلة الآتية:

1-ما هو اثر كفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟

2-ما هو اثر كفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟

3-ما هو اثر كفاءة التمويل بالمرابحة على عائد السهم في المصارف الإسلامية العاملة في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ-التعرف على صيغة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية و إظهار الدور الكبير والفعال لصيغة المرابحة في التمويل المصرفي الإسلامي.

ب-البحث في الاداء المالي للمصارف الاسلامية العاملة في سورية.

ج- دراسة العلاقة بين استخدام صيغة المرابحة المصرفية و مؤشرات معدلات الاداء المالي و المخاطر.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناول موضوع حديث نسبيا، حيث تعتبر المرابحة المصرفية للآمر بالشراء من اكثر الصيغ التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية في سورية في منحها للتسهيلات الائتمانية المباشرة وركيزة اساسية تؤثر في ربحية المصرف، وفي قدرته على المنافسة والبقاء في السوق، وتؤثر لدرجة كبيرة على قيمة أرباح الاستثمار السنوية للمصرف والتي تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الموجودات، وتقوية المركز التنافسي للمصرف في السوق وأيضا فهي ذات أهمية كبيرة للبنوك الإسلامية العاملة في سورية .

فرضيات البحث:

تتكون الدراسة من فرضية رئيسه مفادها:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، كفاية راس المال)في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- **الفرضية الفرعية الأولى** :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

ب- **الفرضية الفرعية الثانية** :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

ج-**الفرضية الفرعية الثالثة** :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة التمويل بالمرابحة على نسبة عائد السهم في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

منهجية البحث:

الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** للتعرف على الجوانب النظرية لموضوع البحث من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بإجراءات المنح الكفوء للمرابحة في المصارف الإسلامية محل الدراسة ، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات والنسب التي تربط بين التمويل الكفوء للمرابحة المصرفية المرابحة ومؤشرات الأداء المالي والمخاطر في المصارف الإسلامية للسنوات من (**2010-2018**).

متغيرات الدراسات :

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة إلى متغير تابع ومتغير مستقل، المتغير التابع :تم احتساب المتغير التابع (الأداء المالي) من النسب المالية الآتية :العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، ونسبة عائد السهم ، أما بالنسبة للمتغير المستقل فهو يمثل كفاءة التمويل بالمرابحة (المخاطرة) – ذمم البيوع غير المنتجة من خلال قياس نسبة npl ،حيث تم جمع البيانات المتعلقة بهذا المتغير من المصارف الإسلامية (بنك الشام الاسلامي- البنك سورية الدولي الاسلامي – بنك البركة).

<u>قياس متغيرات الدراسات:</u>

<u>المتغيرات التابعة :مؤشرات الأداء المالي</u> :

أ .العائد على الموجودات Return On Assets

تقيس هذه النسبة العائد على موجودات المصرف، وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من أصوله، وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفؤ في استخدام أصول البنك .

العائد على الموجودات= صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الموجودات ×1oo

ب .العائد على حقوق الملكية : Return On (ROE) Equity

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر الأموال الداخلية للبنك في تحقيق الأرباح وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفؤ في استخدام موارد البنك الداخلية. وتقيس أيضا العائد المالي المتحقق على حقوق المساهمين

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/ اجمالي حقوق الملكية ×1oo

ج. نسبة عائد السهم(EPS) :

وتقيس هذه النسبة الربح الموزع لكل سهم من اسهم حقوق المساهمين .

نسبة عائد السهم = صافي الربح القابل للتوزيع/ عدد الاسهم العادية المرجحة×1oo

المتغير المستقل :مؤشرات قياس المخاطر – نسبة كفاءة التمويل بالمرابحة :NPL

=NPLذمم البيوع غير المنتجة / اجمالي التسهيلات الائتمانية

وتعبر هذه النسبة عن كفاءة التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية من خلال قياس نسبة الديون غير المنتجة(ذمم البيوع غير المنتجة) الى اجمالي التسهيلات الائتمانية .

نموذج الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع
نسبة قياس كفاءة التمويل بالمرابحة = صافي ذمم المرابحة الغير منتجة /إجمالي التسهيلات الائتمانية NPL	**العائد على الموجودات=صافي الربح/ إجمالي الموجودات**
	العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ إجمالي حقوق الملكية
	العائد على السهم الواحد=صافي الربح/ عدد الاسهم العادية المرجحة

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

أ- دراسة، أمارة محمد يحي عاصي بعنوان" تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي سورية للتمويل والاستثمار" الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي سورية للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك. ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، فاستخدمت مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.

ب- **محمد عبد الحليم عمر – التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي :**

أن الهدف العام لهذا البحث هو المساهمة العملية في إنجاح مسيرة البنوك الإسلامية من خلال دراسة إحدى أهم صور توظيف الأموال بها وهي بيوع المرابحة لتحقيق ما يلي:

1. تحديد الإجراءات التفصيلية لبيوع المرابحة في البنوك الإسلامية بصورة مجمعة في بحث واحد حتى يمكن تبادل المعلومات والخبرات بين البنوك التي يجمعها هدف مشترك.

2. تحديد الفروق التطبيقية لبيوع المرابحة بين البنوك المختلفة، ثم تقيم هذه الفروق شرعياً واقتصادياً بصورة تساعد بعض البنوك على تعديل التطبيق استرشاد بالقواعد الشرعية وبما يتم تطبيقه في بنوك أخرى.

3. بيان مدى تناسب التطبيق مع أفكار النظرية شرعية واقتصادية بشكل يوضح للمسئولين هذه البنوك مدى التزامهم بالأحكام الشرعية في تطبيق عقود المرابحة ومدى مسايرة هذا التطبيق للأفكار الاقتصادية.

د- دراسة، هاجر زرارقي بعنوان" إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري" الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2012:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ولأنها تأخذ طبيعة متميزة قامت الباحثة بتحليل مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية والتعرف على أساليب التحوط منها، حيث تمت الدراسة على بنك البركة الجزائري من سنة2007 إلى 2010.و لجمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بدراسة حالة عميل لدى البنك، ولمعالجة الموضوع استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. فتوصلت الباحثة إلى أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وأن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لا يختلف كثير إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي.

ب- الدراسات باللغة الانكليزية :

1. **Israa Mansour1 & Yousef Sa'adeh - Evaluating Murabaha in Islamic Banks**:

This research aims to analyzing the effects and evaluate the model of murabaha in Islamic banks After the collapse of the Islamic Caliphate in Istanbul and the loss of the First World War, Shari'a and Arabic as the law and language of the Muslim world were replaced with common laws and numerous European languages were introduced into the new Arab states. These events led to calls for reestablishing the shari'a for all aspects of life. Arab countries responded by constituting Islamic parties and institutions including Islamic banks. Islamic banks flourished quickly all over the world. Some consider this evidence of success. Most of the operations of Islamic banks (40%-80%) were in the area of Murabaha. Accounting and auditing standards were issued by the Organisation of Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institutions in Bahrain (OAASIFI) in 1997 by translating the international standards so as to begin from where others reached. Many questions were raised about the lawfulness of Islamic banks operations, although there are shari'a control bodies in every bank, which make it necessary to investigate its activities. This is an analytical study of Islamic bank operations from a shari'a point view regarding Murabaha to the order of the purchaser concluding that it is far from shari'a's principles and provisions.

2- Dr. Abu Umar Faruq Ahmad : **Shari`ah Parameters of Murabaha in Islamic Finance: The Australian Experience**

The purpose of this study is to examine the extent of divergence in Murabaha financing practice of Islamic finance (IF) from the traditional Shari`ah in the Australian context. Design/methodology/approach - The study presents a discursive analysis of the extent to

which institutions offering Islamic financial services (IIFS) in Australia differ from the traditional Shari`ah in their current practice of Murabaha product in three selected areas - home, motor vehicle and consumer goods financing. Findings - The study seeks to argue that the Shari`ah compliance of the IIFS in Murabaha finance be strictly maintained, and as such a separate regulatory and legislative framework be established for IF to facilitate its growth and development since the underlying principles of IF differ from those of conventional finance. Research limitations and/or implications - The approach for the study is limited to critically examine the extent of divergence of Australian IIFS from the strict Shari`ah compliance in their current use of Murabaha finance. Therefore, it does not attempt to examine any other Islamic products they use for It.

3- Mohamad Abdul Hamid, Shaza Marina Azmi: THE PERFORMANCE OF BANKING DURING 2000-2009: BANK ISLAM MALAYSIA BERHAD AND CONVENTIONAL BANKING IN MALAYSIA

The objective of this paper is to examine the financial performance of BIMB in the period between 2000 and 2009 and make comparative assessments of Malaysia's interest free Islamic bank (BIMB) and the interest-based conventional commercial banks. The financial performance of banks is measured based on criteria such as profitability, liquidity, risk and solvency, and community involvement of the bank. The choice of this particular focus is justified by the fact that banks in Malaysia have experienced a significant increase in the number of Islamic banking activities, evident by the high growth rate of Islamic assets. This study evaluates intertemporal and interbank performance of the pioneer of Islamic banking in Malaysia, i.e. Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB or 'the bank'), in profitability, liquidity, risk and solvency as well as community involvement for the period 2000-2009. Financial ratios are applied in measuring these performances. T-tests are used in determining their significance. The study found that while there are no significant difference in profitability during these two periods, BIMB is relatively more liquid and less risky as compared to conventional banks. On top of that, basic modes of Islamic banking, i.e. mudharabah and musyarakah, are not of significant financing portfolio for BIMB.

الإطار النظري

(تحليل صيغة المرابحة في المصرف الإسلامي)

أولاً– صيغ التمويل بالمرابحة في المصرف الإسلامي و كيفية تطبيقها:

وضع الإسلام صيغا عديدة لاستخدام المال و استثماره بالطرق المشروعة ، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل ، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل و سوف نحاول دراسة هذه الصيغ بالتفصيل في مفهومها أحكامها و كيفية تطبيقها.

1– المرابحة :

لغة : المرابحة مشتقة من الربح كأن نقول أربحته على سلعته أي أعطيته ربحا[1].

[1] – **كاظم، علي، ويوسف، اعتدال– ماهيّة بيع المرابحة المصرفية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 23، المجلد 6، جامعة بغداد، العراق 2009.**

اصطلاحا :المرابحة هي البيع بالزيادة ربح على الثمن الأول ، وهي اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد .و تنقسم البيوع الإسلامية إلى :

بيوع الأمانة :و هي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة بين البائع و المشتري مع الاختيار بسعرها الأصلي وهي

- بيع الوقعية : ثمن البيع أقل من ثمن الشراء .
- بيع التولية : ثمن البيع يساوي ثمن الشراء .
- بيع المرابحة : ثمن البيع أكبر من ثمن الشراء.
- بيوع المساومة : هي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة دون اشتراط معرفة ثمنها الأصلي أي بالمساومة بين الطرفين .

دليل مشروعية المرابحة:

قال تعالى :" أحّل الله البيع و حرّم الربا " (سورة البقرة 275)و المرابحة بيع من البيوع في لإسلام.

- **<u>شروط المرابحة :</u>**

بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد كالأهلية و الصيغة فإن شروط المرابحة هما :

- تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا .
- أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوما للمشتري الثاني ، لأن المرابحة من بيوع الأمانة التي يشترط فيها معرفة الثمن.
- أن يكون الربح معلوم لأنه يخص الثمن ، و العلم بالثمن شرط لصحة البيع .
- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من الأموال الربوية .
- أن يضاف إلى الثمن كل ما يعتبر نفقة في عرف التجارة ليكون هو الثمن الأصلي .
- أن يمتلك البائع (المشتري الأول) السلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها إلى المشتري الثاني .
- تحمل الخسائر من البنك قبل التسليم في حالة هلاك السلعة .
- يجوز للمشتري الثاني دفع الثمن كاملا أو بتقسيط أو كاملا بعد أجل .

* هل يجوز بيع السلعة بثمني أحدهما نقدا وحاضرا وهو على الأقل و الآخر بعد أجل و يكون أكبر؟

تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحالي ، كما يجوز ذكر المبيع نقدا و ثمنه بالأقساط لمدة معلومة

و لا يصح البيع إذا جزم بالنقد أو التأجيل .

في حالة عدم قدرة المشتري على الدفع لا يجوز إلزامه بأي زيادة على الدين سواء كان بشرط سابق أو بدون شرط لأن ذلك حرام.

- **<u>كيفية تطبيق المرابحة من حيث الأجل :</u>**

يتم تطبيق المرابحة من طرف البنوك الإسلامية بإتباع الخطوات التالية :

1 – يتقدم العميل بطلب إلى البنك يحدد فيه مواصفات كاملة عن السلعة التي يحتاجها .

2 – يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم إليه من العميل و في حالة موافقة البنك على شراء هذه السلعة يوضح للعميل ثمن الشراء و المعروفات المختلفة ثم يتم الإتفاق على السعر النهائي متضمنا الربح ، وتسمى هذه الطريقة وكالة بالشراء

- يقوم البنك بشراء السلعة لنفسه و يمتلكها بعد إستلامها من المورد.
- يقوم البنك بعد ذلك بإبرام عقد البيع بينه وبين العميل بعد فحص السلعة مع تحمل تبعة الهلاك قبل التسليم.

لقد أصبحت المرابحة هي العنصر الأول للبنوك الإسلامية ، فبالنظر لما فيها من ربح مضمون و أجل قصير أصبحت هذه البنوك تطبقها بمعدل عام لا يقل 75% من مجموع استعمالاتها بل إن بعض هذه البنوك تطبقها بنسبة 90% .

لأن وجدت المصاريف الإسلامية في بيع المرابحة أفضل وسيلة لتشغيل الأموال وذلك لأن المرابحة تمتاز عن المضاربة و المشاركة بسرعة تحريك الأموال من جهة لأن المصاريف الإسلامية مازالت حديثة العهد بالإستثمارات الإنتاجية ، كما أن عامل البيئة التي تتعامل معها المصاريف الإسلامية لهل أثر كبير على معاملات هذه البنوك .
مجمل عمليات المصارف الإسلامية داخليًا وخارجيًا[2]

وقد عرف العلماء المعاصرون بيع المرابحة للآمر بالشراء بعدة تعريفات منها (على سبيل المثال لا الحصر):

1. أن يتقدم من يريد الشراء بطلب للمصرف، يطلب فيه أن يقوم المصرف بشراء المطلوب، بالوصف الذي يحدده المشتري، وعلى أساس الوعد منه بشراء المطلوب فعلا مرابحة، بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها، حيث يتم دفع الثمن على أقساط حسب الإمكانية .

2. البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الآمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الآمر المأمور بشرائها منه وتربيحه فيها، على أن يعقد بيعاً بعد تملك المأمور للسلعة، وهذا البيع قد يكون مع عدم الإلزام للأمر بالشراء أو مع الإلزام به (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية).

بعد هذا العرض لتعريفات بيع المرابحة، يمكن القول: بأنها تتكون من العناصر الآتية

أ. ثلاثية الأطراف: (الآمر بالشراء، المصرف، البائع).

ب. تتكون من عقدين: (عقد بين البائع والمصرف، عقد بين المصرف والآمر بالشراء).

ج. تشمل ثلاثة وعود: (وعد من المصرف بشراء السلعة، وعد من المصرف ببيع السلعة للآمر بالشراء، وعد من الآمر بشراء السلعة من المصرف).

ومن خلال هذه الصور، يتضح سبب إطلاق بعض العلماء على المرابحة " بيع المواعدة"، لان الوعد أساس فيها، وجميع صورها مبنية على الوعد، وهي بهذه التسمية تمثل صور المواعدة الملزمة وغير الملزمة.

- **<u>صور بيع المرابحة للآمر بالشراء :</u>**

تقوم المرابحة التي تجريها المصارف الإسلامية على الصور الآتية:

1-المواعدة الملزمة بالاتفاق بين الطرفين، مع ذكر مقدار الربح، كأن يتقدم العميل إلى المصرف، طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها، ويلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد شراء المصرف لها، فيوافق المصرف على طلبه، ويلتزم المصرف ببيع السلعة للعميل بثمن إتفقا عليه مقداراً، وأجلاً، وربحاً، وفق النظام الذي يعمل به المصرف، ويعمل به عدد من المصارف الإسلامية، منها البنك الإسلامي سورية، بنك دبي الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف فيصل الإسلامي المصري، ومصرف قطر الإسلامي .[3]

2-المواعدة غير الملزمة للطرفين، والربح غير محدد أو منصوص عليه، وهنا لا يحصل تعاقد سابق بين العميل والمصرف على إتمام عملية الشراء ، بل يحصل مجرد وعد من العميل بالشراء ، ومن المصرف بالبيع، وهذا الوعد غير ملزم لأي من الطرفين، بل هو مجرد رغبة لكل من العميل والمصرف، وقد يتمها، وقد لا يفعل، أما عن مدى استخدامها في المصارف الإسلامية :فهي ليست مطبقة (لم يعثر الباحثان -حسب علمهما -على مصارف تطبقها) ، أما الصورة المعمول بها في غالبية المصارف فهي :المواعدة غير الملزمة للطرفين، مع تحديد الربح مسبقاً.

---

[2] -ملحم، أحمد سالم - **<u>بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية</u>، ط1** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن-2005 ص :161

[3] - **ملحم، أحمد سالم - <u>بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية</u>، مرجع سبق ذكره- ص75.**

3- بيع المرابحة على أساس الإلزام بالوعد لأحد الطرفين، فقد يكون المصرف ملزماً بالوفاء بوعده اتجاه العميل، وفي هذه الحالة لا يحق للمصرف أن يبيع السلعة التي اشتراها بناء على أمر الشراء من العميل إلا لذلك العميل فقط، أما العميل فهو مخير في اتمام عقد المرابحة مع المصرف أو العدول عنه، أما إذا كان العميل هو الملزم بالوعد فليس له أن يرفض شراء السلعة التي قام المصرف بشرائها بناء على طلبه، واذا نكل عن وعده ألزم قضاء، أما المصرف ففي مثل هذه الحالة له الخيار ببيع البضاعة التي قام بشرائها لنفس العميل الطالب لها أو غيره ، وهذا ما أخذت به بعض المصارف الإسلامية مثل :بنك فيصل الإسلامي في السودان، بنك التضامن الإسلامي في السودان، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان

ثانياً- المخاطر تتميز بها البنوك الإسلامية :

مخاطر الإزاحة التجارية (التجارية المنقولة) : وتحدث عندما لا تستطيع البنك الإسلامي إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة. وهنا قد يقرر المودعين سحب أموالهم، ويلجأ مالكو البنك الإسلامي في هذا الحالة إلى التنازل عن بعض الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.4

مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي : تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية، ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما *الغنم بالغرم و**الخرج بالضمان، سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد.5

مخاطر صيغ النشاط : إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها مازالت تثير جدلا فقهيا حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لأخر. مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك.6

المخاطر الإستئمانية : وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة في إدارة الأموال المودعة لديه أي الشروط المتفق عليها، وبالتالي يتحمل البنك مسؤولية التعدي أو التقصير.

ثالثاً- الكفاءة المتعلقة بتكامل صناعة التمويل الإسلامي:

تشكّل الصناعة المالية الإسلامية منظومة متكاملة من المؤسسات والمنتجات المالية القادرة على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، وتتركّز هذه الصناعة في قطاع البنوك الإسلامية بنسبة 80% ؛ على حساب المؤسسات المالية الأخرى الضرورية لتحقيق التكامل والتوازن والتنوّع في مكوّنات بنية الصناعة المالية الإسلامية، كصناديق الاستثمار، وأسواق الصكوك ورأس المال، والتمويل الأصغر.إنّ الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تشجِّع على التخصّص بسبب ارتباطه الوثيق مع النشاط الاقتصادي المنتج، فعقود البيع الآجل والسَّلَم و الاستصناع والمزارعة والمغارسة والإجارة والمشاركة وغيرها تفرض الترابط بين التمويل والنشاط الحقيقي؛ ما يقتضي نوعاً من التخصّص في النشاط التمويلي بحسب القطاع الذي تُطَبَّق فيه هذه العقود؛ لكي ينجح الممولّ في حفظ حقوقه وتحقيق الكفاءة، ومن ثمّ الربحية اللازمة، فقواعد التمويل الإسلامي تقتضي تخصُّص المؤسسات المالية بحسب مجالها ونطاق عملها.

4- كيف، جون، ما هو ليبور، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 2012، العدد 49، الرقم 4.

5- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني، 2010، ص : 12.

*** تقول هذه القاعدة أنه لا يحق للإنسان أن يحصل على ربح معين بدون التعرض للمخاطرة، أي الغنم الحق في الحصول على الربح.**

**** و يقصد بهذه القاعدة انه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.**

6-زريق ، كمال- ضوابط الرفع المالي للحصول على التمويل ، المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات المالية – الكويت -11- 2020، ص : 9.

وهذا التخصُّص من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة ومعدل الإنتاجية، كما أنه يتيح الفرصة لبناء صناعة مالية تتكامل فيها المؤسسات المتخصِّصة بعضها مع بعضها الآخر؛ لتصبح الصناعة إجمالاً أقدر على الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية للتنمية.

رابعاً- تقدير الكفاءة التطبيقية المتوقَّعة لصيغ التمويل الإسلامي وأساليبه:

يمكن إبراز الكفاءة الاقتصادية المتوقَّعة لصيغ التمويل الإسلامي على المستويات الآتية:

1- الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة:يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى إلغاء التكاليف الاقتصادية، على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو حتى على المستوى الدولي، وتكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة التمويل الإسلامي أقلّ منها في حالة التمويل التقليدي؛ بمقدار التكلفة الربوية.

2- الكفاءة المتوقعة على مستوى توظيف الأموال والطاقات العاطلة:إنّ تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصر العمل وعنصر رأس المال في صوره المتعدِّدة، من مضاربة ومشاركة ومرابحة ومزارعة...، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل الطاقات العاطلة في مختلف النشاطات الاقتصادية، والمعالجة المباشرة لمشكلة البطالة كما يزول الأثر السلبي المترتِّب على الحرج والمشقّة الناتجة عن فرض نظام التمويل التقليدي، والذي أدّى إلى وجود أموال عاطلة تتحرَّج من التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب التعامل بالفائدة وبناءً على ما سبق؛ يتضح أنّ (صيغ التمويل الإسلامي) بديل جيِّد؛ حيث تتعدَّد آثارها الإيجابية المتوقَّعة؛ بحيث تُسهم في احتواء التقلبات الاقتصادية.

خامساً- الأداء المالي في المصارف الإسلامية:

تحتل المصارف الإسلامية مكانه هامة في القطاع المالي والمصرفي ليس فقط في سورية فحسب وإنما في الكثير من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، وبدأت تأخذ حيزًا كبيراً في دراسات الكثير من الباحثين المسلمين وغير المسلمين، وتعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي في المصارف الإسلامية لتميز هذه المصارف بطبيعتها الإسلامية .

1- مفهوم الأداء المالي :

يعد موضوع الأداء المالي في المصارف الإسلامية من الأهمية بمكان للكشف عن مدى ملائمة النظام المصرفي وفعاليته في ظل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعد الأداء المالي وصفاً لوضع المصرف القائم من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، ويوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المصرف ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمصرف، وقدرة العاملين في المصرف، وبالتالي يساعد في إقناع المساهمين بشراء أسهم هذه المصارف، مما يزيد استقرارها وزيادة قوتها الاقتصادية، وسيؤدي بشكل غير مباشر إلى التخطيط الجيد للاستثمار، وتسعيره بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين، وتحقيق العائد المطلوب من قبل المودعين.

أما مفهوم الأداء المالي للمصارف فهو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للمصارف بالعوامل الاقتصادية، وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية .ويعبر الأداء المالي للمصرف عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام

الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المصرف .ويتطلب القياس المالي في المصارف النظر إلى بعدين أساسيين هما :الربحية والمخاطر.[7]

2- مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد و المخاطر

أ- مؤشرات العائد :

- **العائد على حقوق الملكية :** يقاس هذا المؤشر بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي حقوق الملكية، ويطبق هذا المؤشر في البنوك التجارية والإسلامية نظرا لوجود النتيجة الصافية وحقوق الملكية في ميزانية كل بنك منهما.

- **العائد على الأصول :** ويساوي هذا المؤشر النتيجة الصافية مقسومة على إجمالي الأصول، ويمكن أن يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للعائد لكل وحدة من متوسط الأصول في البنوك التجارية والإسلامية وهذا راجع لاحتواء ميزانية كل بنك على النتيجة الصافية وإجمالي الأصول- منفعة الأصول : ويساوى هذا المؤشر إجمالي الإيرادات مقسومة على إجمالي الأصول فمكونات هذا المؤشر موجودة في القوائم المالية للبنوك التجارية والإسلامية، وبالتالي معدل منفعة الأصول يطبق في البنوك التجارية والإسلامية8.

العائد على السهم: وتقيس هذه النسبة الربح الموزع لكل سهم من اسهم حقوق المساهمين .

ب- مؤشرات المخاطرة :

-**مخاطر الائتمان :** هو حاصل قسمة الذمم الغير المنتجة على إجمالي التسهيلات الائتمانية ، يمكن أن يطبق في البنوك التجارية نظرنا لاعتمادها على القروض، ونظرنا لمبادئ وأسس عمل البنوك الإسلامية لا يمكن أن يطبق، فهي تمنح قروض حسنة بدون فوئد وغرضها المساهمة في الربحية الاجتماعية.

-مخاطر سعر الفائدة : ويحسب هذا المخطر بقسمة الأصول الحساسة تجاه الفائدة على إجمالي الأصول، ويمكن تطبيقه في البنوك التجارية لأنها تتعامل بسعر الفائدة أما البنوك الإسلامية فلا تتأثر بهذا الخطر بصورة مباشر لأنها لا تتعامل بالفائدة أخدا أو عطاء.9

الإطار العملي

بالاستناد الى مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى الأصول في المصارف الاسلامية السورية.

2- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى حقوق الملكية في المصارف الاسلامية السورية.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على السهم في المصارف الاسلامية السورية.

أولاً- منهجية البحث

7- **الدروبي، محمد سهيل (2009). ملاحظات في قضية السعر المرجعي، بحث مقدم في ندوة بعنوان: "آلية العمل المصرفي من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التجاري- الفائدة والمرابحة"، التي أقامتها جامعة الجنان في طرابلس، لبنان يوم 2009/5/2**

8- **حماد، طارق عبد العال- ادارة المخاطر -مخاطر الائتمان والاستثمار -شركات -بنوك-الدار الجامعية للنشر 1-1-2007 ، ص ص : 81-84.**

9- **أسماء نخلة، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص : 4.**

1- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سوريا والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والتي عددها 14 مصرفا منها 11 مصرف تجاري وثلاث مصارف اسلامية، وسيتم تطبيق الدراسة على جميع المصارف الاسلامية وذلك خلال الفترة الزمنية **(210-2018)**، وسيتم جمع البيانات من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف في موقع بورصة دمشق للأوراق المالية.

2- منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في القسم النظري من جمع المادة العلمية من مصادر مختلفة كالكتب والدوريات والأبحاث المنشورة في المجلات المتخصصة والمتعلقة بموضوع الدراسة، أما في القسم العملي سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي لدراسة العلاقة بين الاداء المالي والمخاطر لدى عينة البحث ومن خلال قراءة القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية الثلاثة في سورية عينة البحث.

كما سيتم استخدام البرنامج الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من صحتها من خلال استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية. Panel Data Eviews

3- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: نسبة قياس المخاطر - كفاءة التمويل بالمرابحة: **NPL**

المتغير التابع: النسب المالية االتالية:

ROA

ROE

EPS

سيتم اختبار الفرضيات ا للمصارف مجتمعة ومعرفة مدى تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة كالتالي:

رابعاً – اختبار الفرضيات :

اختبار الفرضية الأولى:

1- **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى الأصول في المصارف الاسلامية السورية**

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:00
Sample: 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0474	2.159325	0.033912	0.073228	X1

0.0204	2.592221	0.419824	1.088278	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

1.994815	Mean dependent var	0.857990	R-squared
2.065808	S.D. dependent var	0.753849	Adjusted R-squared
3.188211	Akaike info criterion	1.024921	S.E. of regression
3.764139	Schwarz criterion	15.75696	Sum squared resid
3.359465	Hannan-Quinn criter.	-31.04085	Log likelihood
1.758879	Durbin-Watson stat	8.238758	F-statistic
		0.000157	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة ذمم البيوع الآجلة الى اجمالي الموجودات 0.07 وهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة بين هذه النسبة ونسبة العائد الى الموجودات، و هذه العلاقة معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.04 وهي اصغر من مستوى الدلالة 5%.

وعليه يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى الأصول في المصارف الاسلامية السورية.

-اختبار الفرضية الثانية:

2- **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى حقوق الملكية.**

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:03
Sample: 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0065	3.103794	0.168184	0.522009	X1
0.0016	3.749234	2.487888	9.327674	C

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

15.79000	Mean dependent var	0.871157	R-squared
15.94078	S.D. dependent var	0.802946	Adjusted R-squared
7.029478	Akaike info criterion	7.076232	S.E. of regression

7.509417	Schwarz criterion	851.2421	Sum squared resid
7.172189	Hannan-Quinn criter.	-84.89795	Log likelihood
1.636167	Durbin-Watson stat	12.77151	F-statistic
		0.000006	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة ذمم البيوع الآجلة الى اجمالي حقوق الملكية 0.52 وهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة بين هذه النسبة ونسبة العائد الى حقوق الملكية، وهذه العلاقة معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.0065 وهي اصغر من مستوى الدلالة 5%.

وعليه يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة التمويل بالمرابحة ومعدل العائد إلى حقوق الملكية في المصارف الاسلامية السورية.

اختبار الفرضية الثالثة:

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة التمويل بالمرابحة ونسبة عائد السهم في المصارف الاسلامية السورية.

Dependent Variable: EPS
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:04
Sample: 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.304167	0.390018	2.068722	X1
0.0169	2.649228	5.769394	15.28444	C

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

40.89462	Mean dependent var	0.955523	R-squared
62.91747	S.D. dependent var	0.931976	Adjusted R-squared
8.711744	Akaike info criterion	16.40973	S.E. of regression
9.191683	Schwarz criterion	4577.749	Sum squared resid
8.854455	Hannan-Quinn criter.	-107.6085	Log likelihood
1.31766	Durbin-Watson stat	40.57995	F-statistic

8	
0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة كفاءة التمويل بالمرابحة و نسبة عائد السهم هي 2.06 وهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين نسبة كفاءة التمويل بالمرابحة و عائد السهم، ولهذه العلاقة معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.000 وهي اصغر من مستوى الدلالة 5%.

وعليه يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة ونسبة عائد السهم في المصارف الاسلامية السورية.

النتائج و المناقشة:

ان الاعتماد على صيغة التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية السورية حقق الأداء المالي المطلوب والذي يعد مؤشر جيد إلى التخطيط للاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين، وتحقيق العائد المطلوب من قبل المودعين.

3- أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

4 – توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية .

5 – تبين من الدراسة الى وجود اثر ذو دلالة احصائية بين كفاءة التمويل بالمرابحة على عائد السهم في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

6- أن المصارف الاسلامية في سورية الثلاث لا تتعرض الى مخاطر من جراء التطبيق الصحيح لصيغة المرابحة المصرفية.

الاستنتاجات و التوصيات:

على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت بناء التوصيات الآتية :

1-ضرورة اهتمام إدارة المصارف الاسلامية بالاعتماد على الصيغ التمويلية الاخرى لما لها من أثر على ربحية المصرف وقدرته على البقاء في السوق المصرفي وتخفيض مخاطر التركز في منح التسهيلات.

2 -على المصارف الإسلامية العمل توضيح سبب الاعتماد على صيغة المرابحة المصرفية في منحها للتمويلات اكثر من الصيغ الاخرى وذلك لتحقيق مزيدا من الشفافية .

3- تحديد الفروق التطبيقية لبيوع المرابحة بين البنوك المختلفة، ثم تقيم هذه الفروق شرعياً واقتصادياً بصورة تساعد بعض البنوك على تعديل التطبيق استرشاد بالقواعد الشرعية وبما يتم تطبيقه في بنوك أخرى.

4- ضرورة توجه ادارات المصارف الاسلامية نحو الفئات المتضررة من الحرب في منحها لصيغ التمويل الإسلامي وخاصة المرابحات المصرفية.

References:

Arabic References:

1. Kazem, Ali, and Youssef, Etidal - What is Murabaha Banking Sale, published research, Journal of Economic Sciences, No. 23, Volume 6, University of Baghdad, Iraq 2009.
2. Hammoud, Sami - Murabaha sale to the person ordering the purchase, published research, Journal of the Islamic Fiqh Academy, Organization of the Islamic Conference, Jeddah, Saudi Arabia, No. 5, Part 2.
3. Al-Ali, Ahmed Salem Abdullah Murabaha selling and its applications in Islamic banks, an unpublished master's thesis, College of Sharia, University of Jordan, Jordan.
4. kif, John, What is LIBOR, Journal of Finance and Development, published by the International Monetary Fund, December, 2012, No. 49, No. 4.
5. Ruqayya Buhaider, Born to Arraba, The Reality of Islamic Banks Applying the Requirements of the Basel II Convention, Journal of Abdulaziz University, No. 2, 2010.
6. Al-Droubi, Muhammad Suhail (2009). Notes on the reference price issue, a paper presented in a symposium entitled: "The Mechanism of Banking Work from the Perspective of Islamic and Commercial Economy – Interest and Murabaha", which was held by Jinan University in Tripoli, Lebanon on May 2, 2009.
7. Tarek Abdel Aal - Risk Management - Credit and Investment Risks - Companies - Banks - University Publishing House 1-1-2007
8. Nakhleh, Asmaa - Financial Risk Management in Islamic Banks Case Study of Al Baraka Group in Bahrain, Master's Note, unpublished, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria, 2013.
9. Melhem, Ahmed Salem - Murabaha Sale and its Applications in Islamic Banks, 1st Edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. 2005
10. Zuraiq, Kamal - Leverage Controls for Obtaining Financing, Tenth International Conference on Financial Institutions - Kuwait -1-2020

Forigen References:

1- **ABDULLAH, Khalid Amin, Al-Turad ,Ismail**, 2006- Banking Operations Department (local and international). First edition, Dar Wael Publishing and Distribution, Jordan, p 240.

2- **ABDEL-KAREEM, Nasser**, 2007- Operational risks according to the requirements of Basel II: A study of the nature and ways of managing them in the case of banks operating in Palestine, a working paper presented at the fifth practical conference Philadelphia University, Jordan, 4-5 / 07/2007, Pp 1-47.

3- AHMED, Nidal, 2013 - An Analytical Study of Liquidity Risk Using a Cash Flow Statement with an impact on Capital Adequacy in the Banking Sector (Applied Study in Rafidain Bank), Baghdad Journal of Economic Sciences, University , No. 36, pp. 300-335.

4 - **AMIN, Abdullah**, 2002 - Credit Risk Management Framework. Arab Academy for Banking and Financial Sciences ,Amman ,p 124.

5- HAMMAD, Tariq Abdel-Aal, 2001- Performance evaluation of commercial banks (analysis of return and risk). Aldar aljamaaih, Alexandria, p 263.